مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation

حاصلة على الصفة الاستشارية الخاصة مع المجلس
الاقتصادي والاجتماعي لدى الأمم المتحدة عام 2023

خطوة للأمام وخطوتين للخلف

قراءة نقدية في الإعلان السياسي الأخير الصادر عن جلسة لجنة أوضاع المرأة - بيجين +30

CSW69

بكين بالمصري

BEJING +30

مارس 2025

خطوة للأمام وخطوتين للخلف

قراءة في الإعلان السياسي الأخير الصادر عن جلسة لجنة أوضاع المرأة 69 - بيجين +30

مارس 2025

تم إعداد هذه الورقة بواسطة نيفين عبيد، باحثة في دراسات التنمية والنوع الاجتماعي، والمديرة التنفيذية لمؤسسة المرأة الجديدة، ومنار عبد العزيز، باحثة في برنامج مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي

مقدمة

يهدف الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الـ 69 للجنة أوضاع المرأة في نيويورك، والذي يأتي في الذكرى الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، إلى تقييم غير ملزم التقدم المحرز في تحقيق المساواة "بين الجنسين" وتمكين النساء". فعلى الرغم من أن متابعة منهاج بيجين ليست ملزمة أمميا، فإن غياب أدوات مساءلة وآليات إلزامية يجعل التقدم في حقوق النساء بطيئًا وغير متكافئ، خاصة في دول الجنوب التي تعاني من تهميش اقتصادي وسياسي ناتج عن علاقات قوة عالمية غير متوازنة وسياسات الديون وشروطها المجحفة.

يبرز هذا الإعلان الحاجة إلى إصلاح الاتفاقيات الحقوقية، بحيث لا تبقى مجرد وثائق إرشادية، بل تتحول إلى التزامات قانونية تقيس مدى تقدم في تنفيذ سياسات المساواة وحماية النساء. وفي ظل استمرار العنف البنيوي ضد النساء، تبرز أهمية وضع مؤشرات جادة قابلة للقياس، تتجاوز اللغة الدولية الفضفاضة وتلزم الحكومات بتبني سياسات حقيقية لمكافحة الفجوات الهيكلية، خاصة في الدول التي تشهد نزاعات مسلحة واستهداف مباشر وقصدي للفئات الأكثر تهميشًا كما هو الحال في غزة وسوريا واليمن.

وفي هذا السياق، طرحت مجموعات داعمة لمعاهدة "كل امرأة" (Every Woman Treaty) كأداة قانونية دولية تسعى إلى إنشاء واضح بحماية النساء من العنف بجميع أشكاله. ورغم محاولة هذه المعاهدة في تعزيز الحقوق القانونية وأهمية طرح مؤشرات قياس، إلا أن فعاليتها تبقى موضع تساؤل في ظل غياب الاعتراف بالعوائق البنيوية التي تمنع النساء في دول الجنوب من الوصول إلى العدالة، مثل ضعف البنية التشريعية، وتبني سياسات لا تسعى إلى العدالة الاجتماعية وتعزز من عدم المساواة. كما أن غياب إرادة سياسية دولية لفرض التزامات حقيقية على الدول الأكثر انتهاكًا لحقوق النساء يجعل هذه المعاهدة عرضة لأن تصبح مجرد وثيقة أخرى دون تأثير فعلي على أرض الواقع.

وبالتالي، فمن أجل تفعيل المواثيق الدولية وانعكاسها فعليًا على أوضاع النساء، لا بد من التخلي عن المقاربة النخبوية الغربية لحقوق النساء، التي تتجاهل الاختلافات البنيوية بين الشمال والجنوب، وتفرض سياسات لا تأخذ في الاعتبار تأثير الاستعمار الجديد والتفاوتات الاقتصادية. بدلًا من ذلك، يجب تبني نهج قائم على العدالة الجندرية العالمية، يضمن التوزيع العادل للموارد، ويضع حدًا للاستغلال الاقتصادي والسياسي الذي يكرّس العنف ضد النساء في مناطق الجنوب العالمي.

إن إعادة القراءة للإعلان السياسي ضرورية في هذه المرحلة، ليس فقط لرصد الفجوات والتكرار في السياسات الدولية، بل أيضًا للمناداة بتجديد الالتزامات الأممية وتحفيز الحكومات على اتخاذ إجراءات حقيقية بدلًا من إعادة إنتاج البيانات والتعهدات غير الملزمة. فعلى مدار العقود الماضية، تحولت متابعة منهاج بيجين إلى عملية شكلية، تفتقر إلى مؤشرات واضحة قابلة للقياس، وإلى آليات أممية تفرض التزام الدول بتطبيق الإصلاحات المطلوبة.

تأتي هذه الورقة ضمن هذا السياق، لتطرح تساؤلات حاسمة حول مدى فعالية المتابعات الدورية، وأهمية إدخال تعديلات على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وحقوق النساء الحالية، سواء من خلال تجديد الالتزامات أو اقتراح اتفاقيات جديدة، مثل محاولات بعض المجموعات النسوية طرح اتفاقية كل النساء لمناهضة العنف ضد النساء، التي تسعى إلى تقديم إطار دولي أكثر صرامة لحماية حقوق النساء والفتيات عالميًا.

ويطرح السياق الدولي الحالي الحاجة الماسة إلى نقاش أوسع حول كيفية تحويل التعهدات الدولية إلى واقع ملموس، وسبل الضغط من أجل تحديث الإطار الحقوقي الدولي ليشمل آليات إلزامية للحكومات، بما يضمن حماية الحقوق الإنسانية للنساء في مختلف المجالات.

إعلانات سياسية دورية بلا جدوى

وبرغم من التزام لجنة أوضاع المرأة التابعة للأمم المتحدة بإصدار إعلانها السياسي بشكل دوري منتظم كل خمس سنوات، إلا أنه يصعب على المتابع للإعلانات السياسية المتوالية أن يتبين اختلافًا جوهريًا من إعلان لآخر، بل وهناك عديد من المضامين والإشارات المتكررة بتوالي، فيما تعد إشارة واضحة على استمرار سياسات ساكنة يتعذر عليها إحداث تغيير ملحوظ في المساواة النوعية.

تغافل تداعيات جائحة كورونا والتغيرات السياسية

وتعد النسخة الأخيرة للإعلان السياسي عن جلسة أوضاع المرأة – مارس 2025، بمثابة نسخة قريبة لحد بعيد في رصدها وتوصياتها لما صدر عن جلسة المتابعة لمنهاج بيجين السابقة في 2020، وهي الجلسة التي تم فيها بشكل طارئ تحويل نقاشات المتابعة إلى فعاليات إلكترونية إثر مداهمة جائحة كورونا. وبالرغم من هذا، لم يشر الإعلان السياسي لبيجين +30 أية إشارة لتداعيات أوضاع المساواة بين الجنسين جراء الجائحة، كما لم يقدم أي تعهدات في ضوء منهاج بيجين تتعلق تحديدًا بحماية الحقوق الصحية للنساء والفتيات (فقرة 14 من الإعلان السياسي؛ المادة 12، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ الفصل الرابع، القسم ج، منهاج بيجين). في المقابل لم تكن الجائحة الأزمة الوحيدة التي مر بها العالم في الخمس سنوات الماضية، وإنما أيضًا هناك عديد من التغيرات السياسية التي شهدها العالم في أقاليم مختلفة لها آثار فادحة على أوضاع المساواة النوعية، فلم يشر الإعلان السياسي إلى ضرورة التزام الدول والمجتمع المدني بالعمل على ضمان الديمقراطيات، وحرية الفكر والتعبير للنساء، وحماية التنوع والتعددية (فقرة 9 من الإعلان السياسي؛ المادة 19، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية).

العدالة النوعية في ضوء السياسات الاقتصادية النيوليبرالية وتدهور الأوضاع السياسية

على صعيد آخر، تنامت في الخمس سنوات السابقة سياسات اقتصادية نيوليبرالية ساهمت بشكل كبير في تزايد معدلات الفقر وتأنيثه، خاصة في البلدان النامية، وهو ما يذكي ضرورة اشتمال الإعلان السياسي الأخير عن بيجين +30 على تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تجتاح العالم، وتزايد فقر دول الجنوب، والعودة إلى تصاعد النزاعات حول الثروات الطبيعية بالدول (فقرة 13 من الإعلان السياسي؛ المادة 11، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ الفصل الرابع، القسم أ، منهاج بيجين).

وفي ضوء تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية تزيد من معدلات الانسحاب من المجال العام وتحد من الحريات السياسية والمدنية، إضافة إلى تزايد نسب الفقر بين النساء، فيصبح من الهام أن يخصص الإعلان السياسي الأخير الصادر عن متابعات ثلاثين عامًا على منهاج بيجين توجيهات واضحة للدول بضرورة مراجعة سياسات المساواة بين الجنسين، وإعادة تشكيلها وقياس أثرها في ضوء التطورات العالمية الجديدة (فقرة 15؛ الفصل الخامس، القسم 292 من منهاج بيجين).

والجدير بالرصد، إشارة الإعلان السياسي للجلسة 69 إلى ضرورة التزام الدول بالاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق النساء، في مقدمتها اتفاقية وقف كافة أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، في إشارة واضحة إلى ضرورة رفع تحفظات الدول على الاتفاقية والتوقيع على البروتوكول الاختياري، والنظر لتحفظات الدول باعتبارها إخلالًا بأهداف الاتفاقية ومقاصدها كما تعوق الدول الأعضاء عن التزاماتها الدولية دون طرح جديد من قبل الإعلان بضمانات وآليات التزام الدول واكتفائها بكونها توصية (فقرة 2 من الإعلان السياسي؛ المادة 2، اتفاقية السيداو).

على صعيد آخر، عديد من المتابعات الأممية الأخيرة فرضت اهتمامًا بأوضاع التنمية المستدامة ومؤشراتها، رغم أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة غير ملزم للدول، إلا أن هناك تراجعًا ملحوظًا في الإشارة إلى الإعلان في الحق في التنمية، وهو الوثيقة الأممية الرئيسية الملزمة للدول مقارنة بعدم إلزام الدول بأهداف التنمية المستدامة في حد ذاتها. ورغم إشارة الإعلان السياسي الأخير إلى إعلان الحق في التنمية (فقرة 3 من الإعلان السياسي؛ القسم أ، الفصل الرابع، منهاج بيجين).

ورغم ما افتقده الإعلان السياسي الأخير من رصد لعديد من النقاط المشار لها أعلاه، إلا أنه أكد بشكل واضح في عدد ملحوظ من فقراته ضرورة توفير النفاذ العادل لخدمات مناهضة العنف ضد المرأة، ورغم حاجات النساء الملحة في البلدان الأعلى في معدلات جرائم العنف ضد النساء إلى الخدمات، إلا أن الإعلان لم يشر إلى ضرورة تبني سياسات شاملة لمناهضة العنف، وهو مطلب ثابت في أغلب تقارير المتابعة عن أوضاع النساء، وخاصة فيما يتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة (فقرة 14 من الإعلان السياسي؛ القسم د، الفصل الرابع، منهاج بيجين؛ المادة 6، اتفاقية السيداو).

جدير بالذكر أيضًا، رصد الإعلان السياسي الأخير لأهمية إلزام الدول بتوفير البيانات والإحصاءات المتخصصة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وهي إشارة مهمة خاصة للنساء في دول تميل إلى حجب حرية تداول المعلومات، ولا تحمي الحق في البحث

العلمي، وتزايد فيها ثقافة الوصم الاجتماعي (فقرة 16 من الإعلان السياسي؛ المادة 19، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ القسمي، الفصل الرابع، منهاج بيجين).

وفي إشارة أخيرة، جاء الإعلان السياسي للجلسة 69 ليؤكد ضرورة توفير الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وهي إشارة هامة وغالبًا ما تفتقدها دول العالم النامي الأكثر فقرًا، إلا أن الإشارة للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في ضوء تجاهل ضرورة إسقاط الديون أو إعادة الجدولة، يعد مجرد مطالبة من لجنة أوضاع النساء لمعالجة عرض الفقر وتأنيثه، في حين تبقى المسببات الجذرية قائمة، وتتهرب الحكومات من اتخاذ موقف تجاهها (فقرة 13 من الإعلان السياسي؛ المادة 2، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ القسم أ، الفصل الرابع، منهاج بيجين).

عدم طرح ضمانات جادة حول أوضاع النساء في مناطق النزاع

يقدم الإعلان السياسي مراجعة شاملة لتقدم تحقيق المساواة النوعية مع التأكيد على استمرار التحديات التي تواجه النساء، خاصة في مناطق النزاع مثل غزة وسوريا واليمن، كما يتناول أهمية التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، مع التركيز على الحقوق الأساسية للنساء، وحمايتهن من العنف، وتمكينهن في عمليات السلام والتنمية المستدامة (فقرة 8 من الإعلان السياسي؛ القسم أ، الفصل الرابع، منهاج بيجين).

ومع ذلك، فإنه يظل عامًا وغير محدد فيما يتعلق بالأوضاع الحرجة التي تواجه النساء في مناطق النزاع. إذ يفتقر التطرق إلى آليات ملموسة لضمان حماية النساء من العنف الجنسي والاستهداف المباشر في الحروب (فقرة د، من الإعلان السياسي؛ المادة 6، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛ قرار مجلس الأمن رقم 1820). كما لا يقدم حلولًا واضحة لتمكين النساء من لعب أدوار قيادية فعلية في مفاوضات السلام، بالرغم من الاعتراف بأهمية إدماج النساء فيها (فقرة ب، ج من الإعلان السياسي؛ المادة 7، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛ قرار مجلس الأمن رقم 1325). بيد أنه الإعلان لا يسلط الضوء بشكل كافٍ على التحديات السياسية والاقتصادية التي تمنع تحقيق هذا الهدف على أرض الواقع، خاصة في سياقات مثل غزة وسوريا واليمن، حيث تعاني النساء من النزوح، والافتقار إلى الحماية القانونية، وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة.

ختامًا، في ضوء قراءة الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الـ 69 للجنة أوضاع المرأة، يتضح أن استمرار الإعلانات الدورية غير الملزمة ليست آلية كافية لمواجهة التحديات العميقة التي تواجه النساء عالميًا، خاصة في دول الجنوب ومناطق النزاع. لذلك، فإن هناك حاجة ملحة لاتخاذ خطوات عملية من شأنها تحويل الخطاب الدولي إلى سياسات فعالة تُلزم الحكومات بتنفيذها، من خلال إعادة تفكير في الآليات التالية:

- أن يترافق أي إعلان سياسي مستقبلي مع آليات إلزامية للمساءلة والمراقبة، بحيث يتم ربط الالتزامات الدولية بمعايير واضحة قابلة للقياس، تشمل آليات تقرير دورية تُلزم الدول بتقديم أدلة ملموسة على التقدم المحرز، وليس مجرد بيانات سياسية عامة.

- العمل على تحديث الاتفاقيات الحقوقية الدولية بما يتماشى مع التحديات الراهنة، بحيث لا تقتصر على ضمان الحقوق الأساسية فحسب، بل توفر أيضًا أدوات تنفيذية وآليات إنفاذ تضمن التزام الدول. وهنا، يمكن لتجربة المبادرات مثل معاهدة "كل امرأة"، أن تكون خطوة نحو إطار قانوني أكثر صرامة لمناهضة العنف ضد النساء، شريطة أن يتم دعمها بإجراءات واضحة تفرض الامتثال الفعلي من قبل الحكومات.

- لا بد من التركيز على العدالة الجندرية العالمية عبر الاعتراف بالفجوات الهيكلية التي تعاني منها النساء في دول الجنوب، والعمل على تصحيح الاختلالات الناتجة عن السياسات النيوليبرالية والاستعمارية الجديدة التي تؤدي إلى تفاقم الفقر وتأنيثه. يجب أن تشمل هذه الجهود الضغط على المؤسسات المالية الدولية لإعادة النظر في سياسات الديون، وتبني سياسات تنموية عادلة تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب.

- الاعتراف بضرورة إدماج النساء في عمليات السلام واتخاذ القرار السياسي، خاصة في الدول التي تعاني من النزاعات والحروب. يجب أن يتضمن أي إعلان سياسي مستقبلي التزامات واضحة بضمان مشاركة النساء في مفاوضات السلام، وحمايتهن من العنف الجنسي كسلاح حرب، وتوفير سبل قانونية لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة ضد النساء في النزاعات.

- ضرورة تبني نهج جذري ومنحاز للنساء والفئات الأكثر هشاشة في مراجعة الاتفاقيات الدولية، بحيث يتم الانتقال من مرحلة المواثيق غير الملزمة إلى مرحلة إلزام الدول والحكومات باتخاذ إجراءات فعلية، وذلك من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة في الرقابة على تنفيذ التعهدات، وخلق آليات تفرض عقوبات على الدول غير الملتزمة.

إن استمرار الاكتفاء بالإعلانات السياسية الخطابية التي لا تتجاوز كونها توصيات لن يؤدي إلى تحقيق المساواة الحقيقية، بل سيظل مجرد إعادة إنتاج لنفس المشكلات البنيوية التي تعاني منها النساء. لذا، فإن التحرك نحو إصلاح جذري للمنظومة الحقوقية، مع ضمان الالتزام الحقيقي من قبل الحكومات، هو الخطوة الأساسية نحو تحقيق عدالة نوعية شاملة ومستدامة.